المصرف كان الاولى حمله على ما يقوله البصريون من جعل التعريف اللامي فيها مقام التعريف
في الاضافي او انه من قبيل تقدير ال الاصل الصلة والاصل الجملة له كما تقدم نظيره قوله
اما وجوبا الخ اشار بهذا التفصيل الى ان الامر في كلام الناظم للاباحة قوله الا ان يعرض
ما يمنع النصب اي كوقوع الاسم بعد اذا الفجائية وليتما قوله او هو حال من
الضمير الراجع الى فعل او هو حال سببي اي مختوما ضميره اذ التحقيق انما هو وصف للاظهار
لا للفعل لكن فيه حذف ما من قوله السببي وهو غير جائز قوله فلا يجمع بينهما ورد
عليه قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
واجيب بان الثاني توكيد للاول وبعضهم نظر لظاهر الاية بجواز الجمع بين المفسر والمفسر
ويحتمل وان كان خلاف الظاهر ان يكون مفعول الاول محذوفا وبالدلالة الثاني اي اني رايت احد
عشر كوكبا ساجدين والشمس والقمر مفعول ومعطوف محذوف وفي تفسير المذكور والجمع
في رايتهم للتعظيم وحينئذ فلا جمع تدبر قوله موافق الخ اي لان المذكور مفسر للمحذوف
ولا بد من توافق المفسر والمفسر والمراد التوافق ولو بوجه بان يكون احدهما صادقا
على الاخر كما في ضربت اخاه اي اهنت زيدا الخ قوله لما فيه اظهار الفعل الظاهر
ولا محل للجملة الظاهرة لانها مفسرة وزعم الشلوبين انها تابعة لما قبلها ففي
زيدا ضربته لا محل لها وفي زيد الخبز اكلته في محل رفع قوله اما لفظا ومعنى الخ
قال سم يقول لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما له مثل زيدا ضربت اخاه اي اهنته اي
بان ضرب اخي زيد ملزوم لاهانته زيدا واورد عليه انه لا لزوم بينهما لانك
تقول ضربت زيدا واكرمت اخاه واجيب بان المراد اللزوم العرفي العادي لا العقلي
واهل العرف يعدون ضاربا اخي زيد مهينا له ولذلك يقولون لمن ضرب شخصا
له اخ ما ضربه وانما ضربت اخاه اي اهانه اقول ويحتمل ان المراد بالتوافق في المعنى
التوافق ولو بوجه كما مر بان يكون احدهما صادقا على الاخر اي بالنظر لتفسير
مفهومه بقطع النظر عن متعلقه كما يؤخذ من كلام سم في قوله اخر تدبر
قوله اذ تقدير جاوزت زيدا مررت به اورد عليه ان كون المجاوزة بمعنى المرور

محل نظر لان مفهوم المرور بزيد محاذاته وقت السير وحينئذ فلا يكون مجازا اصلا فيجوز
يكون المرور هو المجاوزة وبوجد قوله اي على الكبار وجبار ليلى اذا جد الجدال
اذ لا يمكن تفسير الجدال الا وقت محاذاته مجاوزته واجيب بان المفهوم من المرور
المعدى بالباء وهو الذي الكلام فيه المجاوزة بخلاف المعدى بعلى كالبيت فان المفهوم
منه المحاذاة افاده المحشي قوله يشتغل في الفعل المفسر اي لا في الاسم المفسر
لان الاسم يحتاج الى ما يعتمد عليه كما سياتي اخر الباب قوله او لا بفصل الخ اي
باجنبي لما ستعلمه من جواز النصب في قولك زيدا اليوم اكرمته قوله يختص بالفعل
اي يكون مقصورا عليه قوله وحيثما عمرو القيته الخ التمثيل لا يقتضي صحة المثال
فلا يرد ما ياتي من انه لا يحذف الفعل بعد حيثما الا في الشعر خاصة وكذا يقال في
المثالين بعده قوله والحالة هذه اي كونه مبتدا قوله نعم يجوز رفعه الخ كان الظاهر
فيجوز رفعه باسقاط نعم تفريعا على قوله على انه مبتدا اذ كان لا موقع للاستدراك
بعد التقييد بذلك وقد يقال الاستدراك على مفهوم النظم اذ مفهومه انه لا
يجوز الرفع ان تلا السابق ما يختص بالفعل وظاهره مطلقا اي سواء جعل السابق مبتدا
او فاعلا فاشار بالاستدراك الى الثاني غير ممتنع قاله سم ويمكن ان يستفاد ذلك
من النظم بان يقال المراد بتحتم النصب امتناع الرفع بالابتداء اخذا من قوله ما
يختص بالفعل فانه يشعر بان الغرض من تحتم النصب تحصيل الفعل فحيث وجد مع الرفع
كفى قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته الخ قال شيخ الاسلام المنفس بضم الميم الشيء
النفيس قوله وان لم تتبع بعلك اي بل بما حذف الفعل من الضمير وانفصل قوله
والاستفهام اي غير الهمزة بقرينة ما تقدم من ان الاشتغال بعدها الخ اي نظما ونثرا قوله واما
في الكلام اي النثر قال بعض مشايخنا وهذا في الاشتغال كما فرضه الشارح فلا
ينافي صحة ايلائها الاسماء بالاتفاق نحو ابن زيد لانها الى تلي الفعل في حيزها فقد عرفت
اي غيرها من اداة وان الاستفهام مثلها في الحكم المشهور وهو انها اذا رات الفعل
في حيزها لم ترض بغيره وانما خصوا هل بالذكر لان في هذا العذر اهل في وضعها

Copyright © King Saud University